جامعة الدول العربية
مكتب الوفد الدائم لدى الامم المتحدة
866 United Nations Plaza, Suite 494, New York, NY 10017

بيان
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
السيد/السفير يحيى المحمصاني
المراقب الدائم لبعثة جامعة الدول العربية
لدى الأمم المتحدة

أمام
المؤتمر الثاني للدول الذي يعقد مرة كل سنتين
للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق
بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه

نيويورك
الثلاثاء الموافق 12 يوليو 2005

السيد الرئيس

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر الدولي الهام الذي ينعقد قبل مؤتمر مراجعة برنامج عمل الأمم المتحدة عام 2006. وإنني على ثقة أن رئاستكم الحكيمة وخبراتكم المتميزة ستقودنا إلى الخروج بنتائج هامة تساعد المجتمع الدولي على التقدم في مجالات مكافحة الإتجار غير الشرعي في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعظيم الاستفادة من الخبرات الدولية على المستويات الوطنية والإقليمية.

السيد الرئيس،

مكافحة ظاهرة الإتجار الغير مشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مازالت تتطلب تكثيف الجهود على كافة المستويات: الوطنية والإقليمية والدولية. ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر يمثل فرصة هامة لدراسة التطورات والمتغيرات منذ المؤتمر الأول لمتابعة خطة عمل الأمم المتحدة والذي عقد عام 2003، وللتعرف على مدى تطور القدرات الدولية والإقليمية والوطنية.

السيد الرئيس،،،

لقد تعاظم اهتمام وانشغال الدول العربية بمسألة مكافحة الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة في السنوات الأخيرة، وأصبح يرتقي في سلم أولوياتها في مجابهة التحديات والمخاطر المستقبلية. وهو دليل على

تزايد الوعي الإقليمي بآثار هذه المشكلة على مختلف القطاعات التنموية خاصة في مناطق النزاعات وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع.

فالمنطقة العربية بالرغم من تنوع وتعدد أولويات العمل الإقليمية التي تنبع من الظروف الخاصة للمنطقة وما تفرضه من متطلبات أمنية وتنموية ، فإنها تعي تماما مخاطر التجارة غير الشرعية في الأسلحة الصغيرة ، وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على الأفراد والمجتمعات وخاصة على بؤر التوتر والنزاعات، لذا فإن معالجتها بشكل فعال تتطلب أن يكون هناك تصور شامل ومنهج متكامل يتعامل مع المستويات الثلاث : الوطنية والإقليمية والدولية

وفي هذا المجال أود أن أشير إلى أن التطورات والمتغيرات على مستوى التعاون الإقليمي في المنطقة العربية منذ انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة عام 2003، كانت ايجابية ومتنوعة. وقد سعت جامعة الدول العربية رغم الإمكانات المحدودة إلى توسيع دائرة اهتمامها ونشاطها في هذا المجال والى إثارة الوعي بأبعاد هذه المشكلة. ولعل من أهم الانجازات منذ ذلك الحين مايلي:

أولا : عقدت جامعة الدول العربية بالتعاون مع إدارة نزع السلاح في الأمم المتحدة مؤتمراً هو الأول من نوعه في المنطقة العربية في ديسمبر 2003 بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وقد شاركت 21 دولة عربية في المؤتمر إضافة إلى منظمات ومؤسسات متعددة من منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، وعدد كبير من منظمات الأمم المتحدة إضافة إلى 12 دولة وناقش احتياجات وأولويات الدول

العربية في مجالات مكافحة التجارة غير الشرعية في هذه الأسلحة. وبحثت مجالات بناء القدرات على المستويين الـوطني والإقليمـي، وكانت من ضمن توصياته، توصية بإنشاء نقطة اتصال إقليمي فـي جامعة الدول العربية لمتابعة الموضوع وللتنسيق بين نقاط الاتصال الوطنية.

ومن نتائج مؤتمر ديسمبر 2003، تم التعاون بـين جامعـة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإصـدار نـسخة عربية من كتيب "دليل أفضل الممارسات بشأن الأسـلحة الـصغيرة والأسلحة الخفيفة" والذي سيتم نشره على موقـع جامعـة الـدول العربية على شبكة الإنترنت.

ثانيا : ناقش مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته (122) في سبتمبر 2004 ورقة عمل تقدمت بها الأمانة العامة حول التنسيق العربي لمكافحة الاتجار غيـر الـشرعي فـي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتخذ بشأنها القرار (6447) يعتبر الأول من نوعه على مستوى وزراء الخارجية ، ويمثـل لنـا إطارا عاماً للتحرك وتفويضاً واضحاً لتطوير العمل في هذا المجال. وقد تضمن القرار ـ ضمن أمور أخرى:ـ

- الطلب إلى الدول العربية والأمانة العامة تكثيف التنسيق العربي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفة.

- تكليف الأمانة العامة بصفتها نقطة الاتصال الإقليمية بتنسيق جهود الدول العربية، وتوفير برامج لبناء القدرات الوطنية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبخاصة في مجالات إدارة الحدود، وتبادل المعلومات وتطوير القوانين، وإنشاء هيئات ونقاط اتصال وإجراء الدراسات ذات العلاقة.
- دعوة الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإنشاء نقاط اتصال وطنية، لإنشاء هذه النقاط تنفيذاً لبرنامج عمل الأمم المتحدة، وذلك تسهيلاً للتنسيق العربي والدولي في هذا المجال.
- قيام الأمانة العامة بتقديم العون الفني لمن يرغب من الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها الوطنية، وفي إنشاء هيئات تنسيق وطنية أو نقاط اتصال مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

وفي ضوء هذا القرار تحركت الجامعة العربية لإنشاء نقطة الاتصال الإقليمية، ونجحت في الحصول على دعم مالي مشكور من الحكومة الألمانية وهو ما ساعدها على تأسيس نقطة الاتصال وتوفير الاحتياجات الأساسية لها ، وعقد اجتماع خبراء لوضع تصور أولي لعمل نقطة الاتصال وتدريب بعض كوادرها. ودعت الدول العربية إلى استكمال مؤسساتها وآلياتها الوطنية. واستجابة لهذه الدعوة قامت 14 دولة عربية من أصل 22 دولة حتى تاريخه بإنشاء نقاط الاتصال الوطنية.

ثالثا : من جانب آخرتشارك الجامعة في المجلس الاستشاري لمشروع "البرنامج الأوروبي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخلفات الحرب غير المنفجرة" الذي يتولى تنفيذه معهد الأمم

لبحوث نزع السلاح UNIDIR، ويتضمن المشروع مقترحاً بمحور فرعي للدول العربية في شمال افريقيا، وستساعد الجامعة العربية في تنفيذ المشروع بعد موافقة الدول العربية المعنية عليه.

السيد الرئيس،

بالرغم من سعادتنا بما تم انجازه ، وبالدور الذي لعبته الجامعة العربية في تحفيز الدول العربية على الاهتمام بهذه القضية الخطيرة، إلا أننا نعي أن ما تم اتخاذه هو خطوة صغيرة تحتاج الى متابعة سريعة وتفعيل للجهود الوطنية والإقليمية. من هنا فإن الجامعة العربية- في ضوء قرار مجلس الجامعة العربية تنوي التحرك خلال السنتين المقبلتين على المحاور التالية:

- التنسيق بين نقاط الاتصال الوطنية في الدول العربية ومساعدة الدول على استكمال تقاريرها الوطنية.
- متابعة التطورات في الدول العربية ذات العلاقة بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير الشرعي في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- عقد دورات تدريبية إقليمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- إنشاء قاعدة بيانات عربية وشبكة معلومات إقليمية.
- إجراء الدراسات والأبحاث وإصدار المطبوعات الإعلامية والتعريفية.

- إدماج هذا البعد في نشاطات جامعة الدول العربية التنموية والاهتمام بوجه الخصوص بالنساء والأطفال وآثار هذه المشكلة عليهما.

السيد الرئيس،

مما لا شك فيه أن جهود جامعة الدول العربية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنبع من اقتناع الدول العربية بأهمية التنسيق الإقليمي في هذا الميدان وبدور جامعة الدول العربية في تعزيز السلم والأمن الإقليميين.

شكراً السيد الرئيس ،،،